نشرة صندوق النقد الدولي

إصلاح الصندوق

قواعد جديدة لمشاركة الصندوق من خلال القروض

بقلم كاميلا أندرسن
نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٣ إبريل ٢٠٠٩

- منهج ميسَّر يهدف إلى محو وصمة الاقتراض
- الإصلاح يلغي الشرطية الهيكلية "الجامدة"
- تركيز جديد على الأهداف بدلا من إجراءات محددة

في إطار عملية واسعة النطاق لإصلاح ممارسات الإقراض المتبعة بغية تحسين قدرة الصندوق على التصدي للأزمة الجارية، أعاد الصندوق تحديد طبيعة مشاركته في جهود البلدان الأعضاء المتعلقة بقضايا الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، حيث أجرى تعديلات من شأنها الإسهام في محو الوصمة المتصورة التي تلتصق بطلب الحصول على مساعدة مالية من الصندوق.

يعتزم صندوق النقد الدولي إلغاء الإجراءات التي كانت تعرقل الحوار مع بعض البلدان وتمنع بلدانا أخرى من طلب المساعدة المالية من الصندوق بسبب الوصمة المتصورة في بعض مناطق العالم والتي ترتبط بالتعامل مع الصندوق.

وتشير الإصلاحات الهيكلية إلى التغييرات الأساسية في بنية الاقتصاد، مثل النظم الضريبية وشبكات الأمان الاجتماعي وتدابير تحسين القدرة التنافسية وتقوية القطاع المالي.

وفي هذا الصدد، صرح السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، بقوله: "لقد توصلنا إلى هذه الإصلاحات بالاستماع إلى آراء بلداننا الأعضاء، والتشاور مع مختلف الأطراف المعنية، واستعراض التجارب السابقة. وسوف تمهد هذه الإصلاحات السبيل أمام البلدان الأعضاء كي تعمل مع الصندوق بفعالية أكبر في منع وقوع الأزمات وتسوية ما يقع منها."

وفي إطار التدابير المتخذة لإصلاح نظام الإقراض في صندوق النقد الدولي، أعلن الصندوق أيضا إنشاء خط ائتمان مرن يشبه وظيفة وثائق التأمين لحماية البلدان التي تتسم بقوة أدائها الاقتصادي، لا سيما بين بلدان الأسواق الصاعدة. وتقتصر الاستفادة من خط الائتمان المرن على البلدان المستوفية معايير الأهلية. ولكن الموافقة على طلب الاستفادة تجيز للبلد المعني بمجرد الحصول عليها أن يسحب من هذا الخط الائتماني دون استيفاء أهداف السياسة الموضوعة، على عكس المعهود في قروض الصندوق. وقد طلبت المكسيك مؤخرا الاستفادة من خط ائتمان وقائي بقيمة ٤٧ مليار دولار أمريكي.

معالجة أوجه الانتقاد

حين يقترض بلد من الصندوق توافق حكومته على تعديل سياساتها الاقتصادية للتغلب على المشكلات التي أدت في الأصل إلى طلبها الحصول على مساعدة مالية. وتُعرف متطلبات الاقتراض هذه باسم "الشرطية" في لغة الصندوق. ويتطلب معظم برامج الصندوق أن يتم صرف هذه القروض في شرائح ترتبط بانتهاء البلد المقترض من تنفيذ الشروط المنصوص عليها في اتفاق القرض حسب جدول زمني محدد.

وتتم متابعة تقدم البلد العضو في تنفيذ شرطية القرض المطلوب عن طريق مراجعات يجريها المجلس التنفيذي بصندوق النقد الدولي. وهناك نوعان من الشرطية:

- شروط اقتصادية كلية قد تتضمن معايير لاحتواء التضخم وخفض عجز الموازنة والدين العام أو زيادة احتياطيات البنك المركزي،

- شروط هيكلية قد تتضمن تدابير لتعزيز الرقابة المصرفية وإصلاح النظام الضريبي وتحسين شفافية المالية العامة وبناء شبكات للأمان الاجتماعي.

وقد سبق أن وجهت بعض الحكومات ومنظمات المجتمع المدني انتقادات للصندوق من منطلق إفراطه في طلب الإصلاحات مقابل المساعدة المالية. وأوضحت دراسة لنظام الإقراض في صندوق النقد الدولي أجراها مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق أن "عددا كبيرا من الشروط الهيكلية شديد التفصيل وغالبا ما تستشعر البلدان المعنية أنه مفرط في التدخل ويعمل على إضعاف الشعور بملكية البرامج على المستوى المحلي."

محو الوصمة

يركز إطار الإقراض الجديد الذي اعتمده صندوق النقد الدولي على الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي في البلد العضو بدلا من التركيز على إجراءات محددة يتعين اعتمادها في وقت لا يتجاوز التواريخ المحددة في جدول زمني متفق عليه. وسوف ينطبق الإطار الجديد على كافة برامج القروض التي يقدمها الصندوق، بما فيها البرامج التي تنفذ مع البلدان منخفضة الدخل. ويتطلب هذا الإطار من المجلس التنفيذي تقييم مدى التقدم الذي يحرزه البلد المقترض في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح الهيكلي المقرر، استنادا إلى إجراءات أساسية متفق عليها مع هذا البلد منذ بداية البرنامج تعمل بمثابة معايير قياسية.

أما في المنهج السابق، فقد كان يتعين الحصول على إعفاءات رسمية للاستفادة من شرائح قروض جديدة في كل مرة لا يتمكن فيها البلد العضو من الالتزام بالشروط الهيكلية المرتبطة بالقرض، وهي التي تعرف باسم معايير الأداء الهيكلي. وكان من شأن ذلك إرسال إشارة إلى الأسواق والجمهور العام بأن الإصلاحات قد حادت عن مسارها الصحيح، حتى وإن كانت هناك أسباب وجيهة لتأخير تنفيذها. وعلى ذلك أصبح يُنظر إلى معايير الأداء الهيكلي باعتبارها من أكبر مصادر الوصمة التي ترتبط بالاقتراض من الصندوق.

كيف سيطبق عمليا

سوف تكون المراجعات أهم أداة لمراقبة تقدم الأداء في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح الهيكلي. فإذا خلص المجلس التنفيذي على أساس المراجعة إلى أن البلد العضو ماضٍ بنجاح في تنفيذ السياسات المتفق عليها وفي استيفاء أهداف البرنامج، تتاح له الاستفادة من الشريحة التالية في القرض المتفق عليه.

واعتبارا من أول مايو القادم، سوف يتوقف العمل بمعايير الأداء الهيكلي بالنسبة لجميع قروض الصندوق، بما فيها المعايير المطبقة على برامج البلدان الأعضاء منخفضة الدخل. وستظل الإصلاحات الهيكلية جزءا من البرامج المدعمة بموارد الصندوق، ولكنها ستقتصر على الحالات التي تعتبر فيها عاملا جوهريا في استعادة عافية الاقتصاد في البلد العضو. أما مراقبة تنفيذ هذه السياسات فسوف تتم بطريقة تحد من الوصمة المقترنة بها، حيث لن تصبح البلدان مضطرة إلى الحصول على إعفاء رسمي إذا لم تتمكن من تنفيذ الإجراء المتفق عليه في التاريخ المقرر.

قواعد جديدة للمشاركة

يأمل الصندوق في أن يتغلب إطاره الجديد لأنشطة الإقراض على ضعف الثقة المتبقي الذي شاب العلاقات مع بعض البلدان، لا سيما بعد الأزمة الآسيوية في تسعينات القرن الماضي، وأن ينتهي التردد في الاستعانة بالصندوق عند احتياج بلدانه الأعضاء إلى المساعدة في التغلب على ما أصبح معروفا بأسوأ أزمة اقتصادية منذ الركود الكبير.

وقد صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، عند إعلان التغييرات المزمعة بأن "هذه الإصلاحات تمثل تغيرا ملحوظا في كيفية مساعدة الصندوق لبلدانه الأعضاء ــ على النحو المطلوب في فترة الأزمة العالمية الراهنة بوجه خاص. وسوف تكون زيادة المرونة فيما نقدمه من قروض إلى جانب ترشيد الشرطية عاملا مساعدا لنا في الاستجابة الفعالة لمختلف احتياجات البلدان الأعضاء. وسوف يساعد ذلك بدوره على تجاوز البلدان الأعضاء الأزمة وعودتها إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.